



مصر إعداد أميرة الأزهرى سنبل

عدد السكان: ٧٢١٠٠٠٠٠ نسمة

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (تساوي القوة الشرائية): ٣٨١٠ دولار أمريكي
الاقتصاد: سيطرة مختلطة

الترتيب حسب مؤشر التنمية البشرية للأمم المتحدة: ١٢٠ من ١٧٧

نظام الحكم: حزب الأغلبية (يخضع للسيطرة العسكرية)

نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة: ٦٧,٢٪ بين الذكور و ٤٣,٦٪ بين الإناث

نسبة مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي: ٣٥,٧٪

تاريخ منح المرأة حق الانتخاب: ١٩٥٦

معدل خصوبة الإناث: ٣,٥

نسبة الحضر إلى الريف: الحضر ٤٣٪ مقابل الريف ٥٧٪

التفديرات القطرية لمصر

عدم التمييز وإمكانية اللجوء إلى القضاء: ٣,٠

الإستقلالية والأمن والحرية الشخصية: ٢,٨

الحرية الاقتصادية وتكافؤ الفرص: ٢,٨

الحقوق السياسية والصوت المدني: ٢,٨

الحقوق الاجتماعية والثقافية: ٢,٤

(المقياس من ١ إلى ٥، حيث يمثل ١ أدنى المعدلات بينما تمثل ٥ أعلى معدلات الحرية التي تتمتع بها المرأة لممارسة حقوقها)

المقدمة

حصلت مصر على استقلالها عن بريطانيا العظمى عام ١٩٢٢ و على سيادتها الكاملة عقب الحرب العالمية الثانية وأصبحت (مصر) جمهورية. وقد أسس دستور البلاد، الذي تم إقراره عام ١٩٧١ في ظل حكم الرئيس أنور السادات، نظاما سياسيا رئاسيا قويا يحكم من خلاله الرئيس بصفته زعيما للدولة ورئيس الوزراء الذي يرأس الحكومة ومجلسا للوزراء يعينه رئيس الدولة، ومجلس الشعب الذي يتم انتخاب أغلبية أعضائه ومجلس الشورى الذي ينتخب أعضائه بصورة جزئية. وعقب اغتيال السادات عام ١٩٨١، أصبح حسني مبارك رئيسا وتم إعلان حالة الطوارئ وظل منذ ذلك الوقت يجدها كل ثلاث سنوات. ويتسبب عدم وجود انتخابات تنافسية واستمرار العمل بقوانين الطوارئ في تقييد حقوق جميع المصريين بما فيهم النساء.

ويبلغ عدد سكان مصر ٧٢,١ مليون ١ أغليبتهم من المسلمين بينما يتبع حوالي ٦٪ الكنيسة المسيحية القبطية، وتشكل الزيادة الكبيرة في عدد السكان، إلى جانب الفقر، أكبر التحديات التي تواجه التنمية، حيث تقدر الأمم المتحدة أن ١٦,٧٪

من سكان مصر يعيشون تحت خط الفقر وأن عدد سكانها يتزايدون بنسبة ١.٨٪ سنوياً. وبينما شهدت البلاد نمواً اقتصادياً كبيراً في أواخر التسعينات، نجد أن الاقتصاد والاستثمار الأجنبي المباشر قد انخفض على مدار السنوات القليلة الماضية. فمنذ هجمات الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ على الولايات المتحدة الأمريكية، تعرضت مصر لانخفاض في بعض موارد الدخل الأساسية مثل صناعة السياحة وعائدات قناة السويس ومبيعات البترول وتخويلات العاملين بالخارج. ويعمل حوالي ٣٠٪ من عدد السكان في قطاع الزراعة الذي يكاد يكون مملوكاً بالكامل للقطاع الخاص.

وتعتبر حرية الصحافة محدودة وهناك قيود شديدة على حق التجمع والتظاهر. وقد تم في عام ٢٠٠٣ إقرار قانون جديد ينظم أعمال المنظمات الأهلية غير الحكومية. هذا وقد سيطر الحزب الوطني الديمقراطي على النظام السياسي في البلاد منذ تأسيسه عام ١٩٧٨ وبينما تسمح الدولة بتعدد الأحزاب، نجد أنه مطلوب من الأحزاب السياسية أن تحصل على موافقة لجنة الأحزاب السياسية وهي هيئة يهيمن عليها الحزب الوطني الديمقراطي وتتبع لمجلس الشورى.

وقد حققت المرأة المصرية تقدماً خلال العقود القليلة الماضية من خلال عمل مجتمع مدني نشط ونشطاء ومنظمات حقوق المرأة واهتمام زوجة الرئيس، سوزان مبارك، وتشمل أبرز الإنجازات الأخيرة العمل بقانون الخلع الذي يسمح للمرأة بالحصول على الطلاق بدون موافقة زوجها، وتأسيس محكمة للأسرة ومراجعات قانون الجنسية المصري الذي أصبح الآن يمنح حقوق الجنسية لأطفال الأمهات المصريات المتزوجات من آباء غير مصريين. وقد استمعت المرأة المصرية بالتعليم منذ ما يربو على القرنين من الزمان^١ وتمثل المرأة اليوم جزءاً مهماً من العمالة والطاقة التوظيفية سواء في القطاع العام أو الخاص. وتوجد في مصر امرأة قاضية في مستوى المحكمة الدستورية العليا ومرصد للنوع تتمكن من خلاله النساء ضحايا التمييز بين الجنسين أن ترسلن شكواهن بشكل سري، وفي خلال عامين تلقى المرصد ٧٠٠٠ شكوى.^٣

وبينما تحسنت أوضاع المرأة إلى حد ما، نجد أن تمكين المرأة في مصر قد تعرض للكثير من العقبات بما فيها الأوضاع السياسية والاقتصادية للبلاد وبينتها الاجتماعية الأبوية الذكورية وجهود المتطرفين الدينيين. وقد تمتعت المرأة بحق الاقتراع الكامل منذ عام ١٩٥٥، إلا أن القاعدة القانونية القوية لحقوق المرأة في مصر غالباً ما تكون مقيدة بسبب الافتقار إلى التنفيذ المناسب للآليات لضمان تحقيق العدالة للمرأة بصورة مساوية للرجل، كما أن تأثير المرأة المصرية على المستويات القومية والجماعية يعد محدوداً رغم وصولها لمناصب قيادية كوزيرة وسفيرة ورئيسة لوسائل الإعلام وعضوة في البرلمان وأستاذة بالجامعة. وبينما تقوم الدولة بتشجيع الجماعات التي تنادي بحقوق المرأة نجدها لا تدعم الجماعات التي تربط بين حقوق المرأة والدعوة لمشاركة أكبر في النظام السياسي.

عدم التمييز وإمكانية اللجوء إلى القضاء

تتمتع مصر بهيكل قضائي مستقل يشمل محاكم بدرجات تقاضي مختلفة ومراجعة قضائية تقوم بها المحكمة الدستورية العليا ومجلس الدولة وتعد قوانين البلاد مستمدة من التشريعات القانونية الفرنسية والإنجليزية والإسلامية.

ويضمن دستور ١٩٧١ المساواة بين جميع المواطنين بدون تمييز قائم على النوع ويؤكد على حق المرأة في الميراث والتملك وحرية الحركة والحق في التعليم والعمل والحصول على أجر.^٤ وتنص المادة ٤٠ من الدستور المصري المعدل لعام ١٩٨٠ على أن "كل المواطنين متساوون أمام القانون ولهم نفس الحقوق وعليهم نفس الواجبات العامة بدون تمييز بينهم بسبب الجنس أو الأصل العرقي أو اللغة أو الدين أو العقيدة".^٥ ولكن غالباً ما يصاحب التقدم في القوانين نقص في تطبيقها بالكامل وغياب آليات الحماية ضد التمييز بسبب النوع على كل المستويات.

وقد تم مؤخراً إقرار قانونين مصريين لتطوير جهود القضاء على التمييز القانوني بسبب النوع وتحقيق التزامات مصر تجاه معاهدة الأمم المتحدة الخاصة بالقضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة وهي المعاهدة التي صدقت عليها مصر عام ١٩٨١. ففي يناير ٢٠٠٠، تبنى مجلس الشعب المصري القانون رقم ١ الذي منح المرأة الحق في الطلاق بدون سبب خلال ثلاثة أشهر بدون موافقة الزوج وفي يوليو ٢٠٠٤ مد قانون الجنسية المعدل حق منح الجنسية لأطفال الأمهات المصريات المتزوجات من رجال غير مصريين. ورغم ذلك فشل قانون الجنسية في منح حق الجنسية للأزواج الأجانب وحرم أطفال تلك الزيجات من المناصب الحكومية رغم أن القانون يمنح تلك الحقوق للزوجات الأجنبية وأطفال الأب المصري المتزوج من أجنبية. وحالياً لا تحمل كثير من النساء بطاقات شخصية بسبب عدم قيدهن عند الميلاد ويعمل المجلس القومي للمرأة على مواجهة تلك المشكلة الخطيرة لكي يضمن حصول كل النساء على حقوقهن المدنية.

تخطى معظم النساء المصريات بإمكانيات متساوية لتحقيق العدالة وتعتبر شهادة المرأة مساوية لشهادة الرجل أمام المحكمة^٦ ورغم ذلك تنتشر بشدة الشكاوى من تبني مسؤولي المحاكم والقضاة من الذكور لأساليب متحيزة ضد النساء في مصر. أما المشكلات التي تتعرض لها المرأة في المحاكم فهي في الغالب نفس ما يواجهه معظم المصريين: من قوائم الدعاوى المثقلة والقضاة المحملون بأعباء من طاقتهم والفساد البيروقراطي الذي يحول دون تنفيذ قرارات المحاكم وتأخيرات لا نهائية في نظام يحتاج بشدة إلى إعادة نظر فيه. ولكن النساء يواجهن أيضاً التمييز على أساس النوع في المحاكم أثناء نظر القضايا المتعلقة بنزاعات الملكية خصوصاً حول أرض زراعية بسبب تقاليد تفضل ميراث ذكوري أكبر. وجاء إنشاء محاكم الأسرة عام ٢٠٠٤ وخطة تعيين النساء قاضيات كخطوات حظيت بترحيب النشاط في مجال حقوق المرأة.

هذا وبينما نجد قوانين مصر الجنائية لا تميز بشكل صريح ضد المرأة، فقد تتعرض المرأة لمعاملة غير متساوية من جانب الشرطة والمجتمع وأسرتها عندما

تنهم بارتكاب الزنا أو أي سلوك غير مناسب من الناحية الثقافية، ويعتبر الاتصال الجنسي غير الشرعي سلوكا غير مقبول من كلا الجنسين داخل الثقافة المصرية ولكن بينما جُذ الرجال أو الفتيان قد يتعرضون للتوبيخ فإن النساء أو الفتيات يتعرضن لعقوبات شديدة أو في بعض الحالات المتطرفة يتعرضن للقتل بسبب أعمال "مخلّة بالشرف". هذا وبينما جُذ "جرائم الشرف" أو القتل باسم "شرف" العائلة غير منتشرة في مصر ولا يتعامل القانون معها تشريعيا بشكل محدد، إلا أن مثل تلك الجرائم حدث بالفعل.^٧

وهناك مشكلة أخرى وهي الإبلاغ عن والتحقيق في "جريمة شرف" حيث غالبا ما يقوم رجال الشرطة، وخصوصا على المستوى المحلي، بعدم التحقيق في مثل تلك القضايا بنفس الحماس الذي قد يبدو أنه تجاه جرائم أخرى. وربما يشارك أفراد الأسرة أو القرى في الأمر بعدم إبلاغ الشرطة أو تقديم المساعدة لها وغالبا ما تقوم السلطات المحلية بإغلاق التحقيق في "جرائم الشرف" سواء بتسجيلها كحوادث أو تقييد الجريمة ضد مجهول.

وتساهم التناقضات وعدم التوافق في القوانين المصرية في استمرار العنف ضد المرأة، فعند التطبيق السليم، جُذ القانون صارم تجاه المعتدين المدانين وتتراوح العقوبة بين السجن ثلاث سنوات حتى السجن مدى الحياة لجريمة الاغتصاب وتصل العقوبة للإعدام في حالة خطف واغتصاب أنثى.^٨ ولكن من ناحية أخرى لا يواجه القانون العنف ضد المرأة في المنزل ولا يعتبر اغتصاب الزوج لزوجته ولا الانتهاك العاطفي أو الإهانة اللفظية بمثابة جرائم ولا يؤدي ضرب الزوجة لإدانة إلا إذا أدى إلى إصابات.^٩

وتلعب الحكومة المصرية دورا نشطا في المؤتمرات العالمية حول المرأة. وقد صدقت البلاد على معاهدة الأمم المتحدة للقضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة^{١٠} عام ١٩٨١ ولكن مع بعض التحفظات. ورغم ذلك لا تزال بعض القوانين القومية في مصر غير متوافقة مع المعايير العالمية المتعلقة بحقوق المرأة أو قضايا عدم التمييز.

وتوجد في مصر حركة نشطة وفعالة لحقوق المرأة ويعمل نشطاء المجتمع المدني المصريون من شتى مناحي الحياة منذ عقود وقد حققوا بعض النجاحات من خلال تحديهم للأنظمة الذكورية وقد نجحوا بالفعل في تغيير القوانين المصرية وتحسين إمكانية تحقيق العدالة للمرأة وحقوق المواطنة.

التوصيات

١. يجب أن تقوم الحكومة بتعديل جميع القوانين لكي تجعل كل التشريعات مطابقة لمبادئ عدم التمييز.
٢. يجب أن تقوم الحكومة بمراجعة قوانين الجنسية والمواطنة لكي تتطابق مع الدستور المصري الذي يضمن حقوقا متساوية لكل المواطنين.

٣. يجب أن تقوم الحكومة بإزالة كل التحفظات على معاهدة الأمم المتحدة الخاصة بالقضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة وأن تتخذ خطوات لتنفيذها محليا عن طريق جعل القوانين القومية متطابقة مع معاهدة القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة.

الإستقلالية والأمن والحرية الشخصية

يضمن القانون المصري التمتع الكامل بالحريات المدنية لجميع المواطنين وتمنع مؤسسات البلاد بصورة عامة من التمييز ضد المرأة. ولكن عند التطبيق تواجه المرأة تمييزا بسبب النوع في كثير من جوانب الحياة وتتهدد سلامتها الشخصية من جانب ممثلي الحكومة وغير الحكومة.

وتوفر التغييرات التي حلت بالقانون المصري الآن للمرأة المسلمة الحق في الحصول على الطلاق بدون موافقة الزوج أو ما يعرف بقانون الخلع وهو قانون مشتق من الشريعة الإسلامية ويمنح المرأة الحق في الطلاق بأمر المحكمة بشرط أن تنازل المرأة عن كثير حقوقها المالية. ١١ وقد اعتبر إدخال المادة ٢٠ في قانون الأحوال الشخصية الذي يمنح المرأة حق الخلع إنجازا كبيرا لنشطاء حقوق المرأة في مصر.

وقد انتقد البعض قانون الخلع في مصر على أساس أنه يضر بالحقوق المالية للمرأة لأنه يجبر المرأة على التنازل عن مهرها ١٢ وأية هدايا قدمها لها الزوج أثناء الزواج. ويعتبر رد المهر وفقدان النفقة صعوبات قد لا يمكن للمرأة الفقيرة من تحملها في ظل معدلات الفقر العامة في مصر وخصوصا في المناطق الريفية. ورغم ذلك، تعد تلك قضية معقدة وتتداخل فيها عوامل الثقافة والقانون والتوازن المالي المتداخل بين الزوج وزوجته في الزيجات المصرية. ومن الناحية التقليدية، يتوقع من الزوج أن يقدم مهرا مقدما للزوجة ويقوم بالإنفاق على الزوجة والأطفال أثناء الزواج ويدفع للمرأة مؤخر الصداق والنفقة وتعويضا (نفقة المتعة) لو طلقها بصورة منفردة. وبنفس الطريقة ولأن الخلع يعد بمثابة طلاقا بدون موافقة الزوج، يعتقد أنه يجب على الزوجة في تلك الحالة أن تتخلى عن المهر والنفقة لزوجها.

ولا يوجد في مصر قانون موحد للأحوال الشخصية وبالتالي تتحكم قوانين مختلفة في النساء، كل حسب ديانتها. وفي معظم الحالات يقوم القادة الدينيين من الرجال باختيار قوانين دينية تطبق على أتباع الديانة؛ ونادرا ما يتم إشراك نساء من أتباع نفس الديانة أو ناشطي حقوق المرأة في مثل تلك المفاوضات مع الحكومة. وينتظر من محاكم الأسرة الجديدة في مصر أن تساعد في حماية حقوق المرأة والأطفال وتحسين بعض التعقيدات التي تواجهها المرأة بسبب القوانين المتعارضة. ١٣

يحرم القانون المصري زواج الفتيات دون سن السادسة عشرة ولكن لا يتم تنفيذ القانون في كل الأحوال خصوصا في المناطق الريفية. وبلغ متوسط سن الزواج للمرأة التاسعة عشرة. ١٤ ولا تعترف الكنيسة القبطية بأي زيجة تتم خارج الكنيسة. ومن ناحية أخرى، يسمح المصريون المسلمون للرجال بالزواج من غير المسلمات في حين لا يتم السماح للمرأة المسلمة بالزواج من غير المسلم. وبينما

اختار القادة المسيحيون في مصر أن يتبعوا قوانين الميراث الإسلامية، جُذ خيارات الطلاق متاحة للمسلمين رجالاً ونساءً ولكنها غير متاحة أمام المسيحيين. وتسمح الكنيسة القبطية الأرثوذكسية بالطلاق ولكن في ظروف محددة مثل الزنا أو اعتناق أحد الزوجين لديانة أخرى.^{١٥} ويمكن للرجل المسيحي، على غرار الرجل المسلم، أن يقاضي زوجته بسبب عدم الطاعة وفي حالة جاحه في كسب الدعوى يتم السماح للزوج بتجاهل مسؤولياته المالية للإنفاق على زوجته. أما النساء المسيحيات، اللاتي لا تتمتعن بحق الخلع، يفقدن حقهن في الرعاية المالية لو ثبت عليهن عدم الطاعة في المحكمة. وتعد تلك القوانين المتعددة نوعاً من التمييز بصفة خاصة ضد المرأة المسيحية.

ويعد العنف ضد المرأة مشكلة خطيرة في مصر وغالبا ما تعاني ضحايا العنف من النساء داخل المنزل على أيدي أفراد الأسرة مثل الزوج أو الأب أو الأخ.^{١٦} وغالبا ما تتجاهل الأسر المصرية والسلطات الحكومية مثل الشرطة التصرفات العنيفة ضد المرأة ولا يعتبر الاغتصاب الذي يمارسه زوج ضد زوجته أو العنف المنزلي قائم بموجب القانون المصري وتواجه المرأة التي تقع ضحية للاغتصاب والاعتداء الجنسي من المحارم صعوبات هائلة في مقاضاة الجناة. ويعد الانتهاك أو الاعتداء من قبل الزوج أساسا لطلب الطلاق ومع ذلك، يتم مطالبة الضحية بأن تقدم تقارير طبية كدليل يؤكد وقوع الأذى الجسدي. وقد أجرى مركز المساعدة القانونية للمرأة المصرية بحثا تبين من خلاله أن ٦٧٪ من النساء في المناطق الحضرية و ٣٠٪ في المناطق الريفية قد تعرضن لنوع ما من العنف المنزلي على الأقل مرة واحدة أثناء فترة محددة بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣. وقد سعى أقل من نصف النساء اللاتي تعرضن للضرب للبحث عن المساعدة.^{١٧} وقد فتحت وزارة الشؤون الاجتماعية ١٥٠ مركزا للاستشارات الأسرية لمساعدة ضحايا العنف المنزلي ولكن لا تزال هناك ضحايا كثيرات غير قادرات على التمكن من الوصول للخدمات القانونية والنفسية والاجتماعية التي توفر لهن الدعم.

كما تواجه المرأة أشكالا متنوعة من العنف خارج المنزل بين التحرش اللفظي والاعتداء الجسدي والجنسي والاغتصاب ويعد التحرش بالنساء في الأماكن العامة بمثابة مشكلة خطيرة في مصر ويجب تبني وتنفيذ عقوبات أكثر شدة بالنسبة للتحرش اللفظي. ورغم أن الإحصاءات تشير إلى ندرة جرائم الاغتصاب والانتهاك المنزلي و"جرائم الشرف"، إلا أن صفحات الجرائد اليومية تشير إلى أن الاغتصاب منتشر بالفعل حتى على الرغم من عدم الإبلاغ عن معظم الحوادث أو محاكمتها من جانب الدولة أو الضحايا أو أسرهن. وبعد عقود من العمل النشط نجحت الناشطات في مجال المرأة في إقناع الحكومة بإلغاء القوانين التي كانت في السابق تسمح بالتسامح مع المعتصين في حالة الزواج من ضحاياهم. ورغم ذلك غالبا ما تقوم الشرطة بإبطال عمل القانون الجديد حيث يواصلون تشجيع الزواج بين المرأة ومغتصبها وإسقاط التهم ضد الرجل.

التوصيات

١. يجب أن تشن الحكومة ومنظمات المجتمع المدني حملة إعلامية تربية عامة وقومية حول مشكلات العنف المنزلي وهتك المحارم جنسيا والاغتصاب.

٢. يجب أن تقوم الحكومة بتجريم كل أشكال العنف التي يتم ارتكابها ضد المرأة داخل الأسرة وتؤسس خدمات دعم لضحايا العنف الأسري.
٣. يجب أن تقوم الحكومة بوضع إجراءات خاصة لإبلاغ العامة بالقوانين الجديدة التي تؤثر على حقوق المرأة مثل طلاق الخلع.
٤. يجب أن تقوم الحكومة بتسهيل المناقشة العامة حول قضايا أمن المرأة وحريتها في إطار التقاليد الإسلامية والمسيحية.

الحرية الاقتصادية وتكافؤ الفرص

طبقا للقوانين المصرية، يمكن للمرأة أن تمتلك وترث وتستخدم الأراضي الزراعية والممتلكات بشكل مستقل. ورغم عدم انتشار تلك الممارسة، إلا أن امتلاك الورثة من الذكور للأرض لا تزال ممارسة مفضلة حتى لا يتمكن أحدا من خارج الأسرة أن يملكها من خلال الزواج. ولا توفر الحكومة المصرية للمرأة خدمات قانونية لمساعدتها على أن تفهم بصورة أفضل أو أن تحمي حقوقها الخاصة بالأرض كما أن عمليات شراء النصيب في الميراث أو تبادل الأصول أو حتى الاغتصاب المباشر للحقوق تعد بمثابة عوامل إضافية تساهم في التباين الخطير بين عدد ملاك الأراضي من الرجال والنساء. ١٨ وقد قدرت الحكومة المصرية عام ١٩٩٩/٢٠٠٠ أنه كان يوجد ٨,٤١٧,٩٦٢ مالك أرض من الرجال مقابل ٣٤١,٩٠٥ فقط من المالكات الإناث. ١٩

ويعتمد نظام تملك الأرض في مصر على الشيوع وهو ترتيب ملكية جماعية للعقار يمتلك من خلاله كل وريث حصة شائعة في الأرض. ٢٠ ويميل النظام المصري لتعقيد وتأخير الميراث حتى يتفق كل الورثة على التقسيم أو العزل بناء على أسعار الأرض في السوق من أجل التسجيل. ٢١ ويمكن لهذه العملية أن تمتد لأجيال أحيانا وتميل لتفضيل الذكور. وتتطلب وسائل إثبات ملكية الأرض مستندات (مثل التسجيل الرسمي وسداد الضرائب وتسليم المحاصيل أو التسجيل مع الجمعية الزراعية الخاصة بالقرية في حالة الأرض المستأجرة). وعادة ما تصدر تلك المستندات باسم رب الأسرة الذكر. وبالتالي يمكن للأسرة كلها أن تؤجر أو تعمل في قطعة أرض أو تقوم بشرائها ولكنها تظل مسجلة باسم الأب. وعندما يموت الأب ويترك أطفالا صغارا، عادة ما تضطلع الزوجة بالحقوق على الأرض ولكن في حالة وجود ابن أكبر، وأحيانا ما يكون من زواج سابق، يبطل حق الابن في إدارة الأرض حقوق الزوجة فيها.

وينطبق نفس نظام الشيوع على كل أشكال العقارات. وفي الأغلب يتم تجاهل المرأة أو حرمانها من حقها أو شراء نصيبها من جانب رب الأسرة الذكر. ورغم بعض الخطوات الإيجابية، إلا أن الحكومة لم تحقق سوى تقدم بسيط في مواجهة مشكلات المرأة وخاصة المرأة الريفية فيما يتعلق بملكية الأرض والممتلكات بصفة عامة. وهناك حاجة ملحة إلى مراجعة نظام الملكية والشيوع في مصر.

طبقا للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، تميز قوانين الميراث المصرية، المشتقة من الإسلام، ضد المرأة، حيث تحصل الوريثة الأنثى على نصف نصيب الوريث الذكر. ولا يحق للأرملة المسيحية لزوج مسلم أن ترث على الإطلاق. ٢٢ وبينما لا تقوم

قوانين الميراث بتوزيع أنصبة متساوية بين الرجال والنساء، يفترض في النظام أن يحقق التوازن بين المسؤوليات المالية التقليدية للذكور والإناث، حيث أن الذكر قد يرث أكثر ومع ذلك ينبغي أن يدفع مهرا لزوجته ولا بد أن يقدم الدعم المالي لأسرته ووالديه وإخوته الأصغر وفي بعض الحالات لأجداده. ولكن هذا النظام لا يخلو من العيوب أيضا، فإذا أخذنا في الاعتبار التدهور الحالي في الأحوال الاقتصادية وزيادة مشاركة المرأة في قوة العمل نجد أن هذا النموذج أصبح مثير للمشكلات بصورة متزايدة وأصبح غير مناسب لهذا العصر؛ فاليوم تشارك المرأة المتزوجة وغير المتزوجة بدخلها في المنزل والأسرة. بل والأكثر من ذلك أن الحكومة لم تبذل جهودا كافية للاستثمار في نظام رفاهية اجتماعي يضمن رعاية المرأة والأطفال وكبار السن الذين يواجهون ظروفًا صعبة.

وتتمتع مصر بتاريخ طويل من تعليم المرأة في الفنون والعلوم^{٢٣} ولكن بسبب القيود الاقتصادية والعملية لا تزال هناك بعض المقاومة لتعليم البنات. ويعتبر التعليم مجاني في كل المراحل للمصريين وهو إجباري حتى سن ١٥ عاما ورغم ذلك هناك حالة عامة من الافتقار إلى التنفيذ. ومن الناحية التقليدية، تقوم الأسر الغنية بإحقاق أطفالهم بمدارس اللغات الخاصة والجامعات بينما تحتاج الأسر الفقيرة غالبا إلى الدخل الناتج عن عمل الابنة وتقوم بتعليم الأبناء على أمل أن يقوموا بالإنفاق على الأسرة فيما بعد ويعتبر الزواج المبكر في المناطق الريفية أحد العوامل الرئيسية لارتفاع معدلات خروج الفتيات من المدارس.^{٢٤}

وفي عام ٢٠٠٢، كان معدل النساء اللاتي يجدن القراءة والكتابة يبلغ ٤٣,٦٪ بفارق كبير عن نفس المعدل لدى الرجال والذي بلغ ٦٧,٢٪ ورغم ذلك اعتبر معدل النساء هذا تحسنا عن نفس المعدل الذي كان يبلغ ٣٨,٨٪ عام ١٩٩٥. ومن المتوقع أن تستمر معدلات قدرة المرأة على القراءة والكتابة في التحسن بصورة أكبر حيث تمثل النساء اليوم نصف الطلاب في جامعات مصر العامة التي تبلغ ١٣ جامعة.^{٢٥} ورغم ذلك يستمر التباين الشديد بين معدلات أمية المرأة في المناطق الريفية والمناطق الحضرية.^{٢٦}

وتوضح بيانات البنك الدولي تحسنا ملحوظا في التحاق الإناث بالمدارس المصرية في مرحلتي التعليم الأساسي والثانوي بين عامي ١٩٨٠ و ٢٠٠٠. حيث ارتفعت النسبة من ٦١٪ عام ١٩٨٠ إلى ٩٣٪ عام ٢٠٠٠ بالنسبة للتعليم الأساسي وارتفعت من ٣٩٪ إلى ٨٢٪ عام ٢٠٠٠ بالنسبة للتعليم الثانوي (مقارنة بـ ٨٨٪ للذكور).^{٢٨} ومع ذلك، فقد تدهورت جودة النظام التعليمي في مصر بصورة ملحوظة نتيجة للزيادة السكانية العالية.

وتعد مشاركة المرأة في المناصب القيادية في مصر ضعيفة للغاية، إذا ما أخذنا في الاعتبار عدد الطالبات الإناث اللاتي يتخرجن من الجامعات المصرية والنسبة المئوية للمرأة في قوة العمل. ويعد التمييز الذكوري بمثابة أساس عدم التوافق هذا. وتعتمد الترفقيات في الوظائف الحكومية على تاريخ التعيين وتعد الكفاءة مسألة ثانوية وذلك حتى مستوى القيادة حيث يترك قرار الاختيار للوزراء الذين غالبا ما يختارون الرجال بشكل حصري. وعلى سبيل المثال، يتبع مدرسو الجامعة من الذكور والإناث خطأ وظيفيا متشابها ونظاما متشابها وإجراءات ترقية متشابهة بينما تترك مسألة اختيار عمداء الكليات ورؤساء الجامعات لوزير التعليم العالي. وباستثناء تعيين رمزي نادر، لا تكاد توجد عميدة كلية أو رئيسة جامعة من النساء. وتكون لمثل تلك الإجراءات في الاختيار تأثيرات مباشرة على علاقات القوة بين الجنسين في مستوى النظام التعليمي بالذات حيث يجب أن تتوفر عدالة مطلقة في الفرص.

وأثناء الفترة من ١٩٩٥ حتى ٢٠٠٠، كانت نسبة ٣٥٪ من النساء العاملات يعملن في الزراعة و٩٪ في الصناعة و٥٦٪ في قطاع الخدمات.^{٢٩} وتنتمي المرأة العاملة في مصر إلى خلفيات اقتصادية واجتماعية مختلفة حيث تنشط النساء من الطبقات الأعلى اقتصاديا في المهن المتطورة مثل الطب والحمامة والهندسة المعمارية والعلوم والتدريس الجامعي. هذا وتفتح المرأة أنشطتها التجارية وتستثمر الأموال وتدير المتاجر وتعمل في تجارة الجملة وتمتلك المساكن. وتقوم مجموعة قليلة من النساء بإدارة مؤسسات استشارية دولية ناجحة ومصانع للملابس وورش للغزل والنسيج. وتعتبر النساء نشطات بصورة خاصة في السوق غير الرسمية حيث يقوم الكثير منهن باستثمار رؤوس أموال صغيرة في مشروعات صغيرة وتمتلك معظم السيدات في هذه الطبقة وسيلة مواصلات خاصة كسيارة خاصة على سبيل المثال.

وطبقا لبيانات منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، تشترك أكثر من ٥٠٪ من النساء الريفيات بصورة نشطة في مهام مثل التسميد وغرس البذور والحصاد وتعبئة وتسويق وتخزين المحاصيل ويتم تكريس حوالي ٧٠٪ من وقت المرأة العاملة في الزراعة لرعاية الحيوانات.^{٣٠} وتتميز المرأة الريفية بطبيعتها الكادحة وحينما تتوفر لها الإمكانية تحصل على قروض تستثمرها في تربية الماشية أو الدجاج أو في استئجار قطعة أرض صغيرة تزرع فيها منتجات نقدية. وتساعد المنظمات الأهلية غير الحكومية النساء من خلال تمويل المشروعات الصغيرة ومع ذلك تعتبر قدرة وموارد ورأس مال تلك المنظمات محدودة.

وبينما يضمن الدستور المساواة في التوظيف والفصل من الوظيفة والأجر بين الرجل والمرأة، نجد تباينات خطيرة على أرض الواقع حيث توجد فجوة نوعية ضخمة في الدخل وهناك اتجاه أساسي لتأنيث ظاهرة البطالة.^{٣١} وطبقا لتقديرات للبرنامج الإنمائي التابع للأمم المتحدة، كان متوسط الدخل المكتسب للمرأة ٢٠٠٣ دولار أمريكي بينما كان نفس الدخل للرجل ٥,٢٢٧ دولار أمريكي سنويا.^{٣٢} ولا تتمتع غالبية النساء العاملات في المجموعات الاقتصادية الثانية والثالثة برعاية صحية أو معاشات أو خدمات أخرى تقدمها الحكومة أو مزايا متعلقة بالعمل. وتتطلب قوانين العمل وجود ١٠٠ امرأة عاملة أو أكثر في المنشأة حتى يتم إنشاء حضانه أو منح إجازة رعاية طفل بأجر كامل وإذنين يوميا للرضاعة الطبيعية لمدة عامين بعد ميلاد الطفل والحق في الحصول على إجازة من العمل لمدة عامين لرعاية الأسرة. وغالبا ما يكون رد فعل أصحاب العمل على تلك القوانين هو وضع سقف لترقيات المرأة وتوظيف النساء على أساس مؤقت أو فصلهن عند الزواج أو الحمل لتجنب مثل تلك النفقات. ولا يفضل القطاع الخاص توظيف النساء.^{٣٣} ولا توجد قوانين تحرش جنسي تحمي المرأة العاملة في مصر رغم أن التحرش الجنسي موجود على كل مستويات العمل.

وقد مثلت قضايا توظيف المرأة وتعليمها نقاطا محورية أمام ناشطي حقوق المرأة وجماعات المجتمع المدني وخصوصا في القرى والمناطق ذات الدخل المحدود. وتقوم الدولة بتشجيع الجماعات المدنية على العمل في تلك القضايا بالتعاون مع الهيئات الحكومية.

التوصيات

١. ينبغي أن تقوم الحكومة بتوفير قروض ذات فائدة منخفضة وتدريب على الإدارة المالية وفرصا متكافئة للنساء العاملات في المشروعات الصغيرة.

٢. ينبغي أن تقوم الحكومة بتعيين مسئولين لمساعدة وتقديم النصيحة إلى المرأة في قوانين الميراث وتسجيل الأراضي والقضايا الأخرى المتعلقة بالأرض الزراعية والعقارات وتوفير القروض للنساء لتغطية نفقات تسجيل ملكية الأرض والأتعاب القانونية في قضايا الملكية.
٣. ينبغي أن تقوم الحكومة بمراجعة شاملة للمناهج التعليمية واستبعاد كل الأنماط النوعية من الكتب المدرسية.
٤. ينبغي أن يقوم مجلس الشعب بتفعيل قانون يجرم التحرش الجنسي من أجل تنفيذ على كافة مستويات العمل في القطاعين العام والخاص.
٥. ينبغي أن تقوم الحكومة بتنظيم مناقشات عامة من خلال الإعلام والنقابات والجامعات حول الحقوق القانونية للمرأة بما فيها حقوق الميراث.

الحقوق السياسية والصوت المدني

توجد تناقضات كثيرة بين القانون المصري وتطبيقه في مجال الحقوق السياسية والمدنية. وبينما يمكن للمصريين، من الناحية النظرية، أن ينتخبوا مثليهم بحرية نجد أنه عند التطبيق توجد قيود كبيرة على الرجال والنساء للمشاركة في العملية والبناء السياسي في البلاد حيث ينطوي النظام السياسي المصري ذاته على تناقضات يجب إصلاحها كما أن قوانين الطوارئ المعمول بها منذ عام ١٩٨١ واستراتيجية الحكومة البطيئة في الإصلاح تزيد من الشعور بعدم ديمقراطية النظام السياسي المصري.

ورغم أن النظام السياسي يبدو من على السطح متعدد الأحزاب وديمقراطياً جُده في الواقع بمثابة استنساخاً للاتحاد العربي الاشتراكي السابق الذي تحكم من خلاله وحدات متداخلة ومتراصة في كافة جوانب العمل السياسي. وفي الواقع، جُذ النظام السياسي لمصر مغلقاً ومتناقضاً حيث يتحكم الحزب الوطني الديمقراطي في كل هيئات وسلطات الدولة. ويهيمن الحزب الوطني الديمقراطي على مجلس الشعب ومجلس الشورى والخدمة المدنية والسلطات الإقليمية والقطاع الاقتصادي العام ولا تتمتع أحزاب المعارضة بصوت قوي في العملية السياسية. ويمكن لأي معارضة مستقبلية أن تتعرض للتقويض بسبب القانون وقوات الأمن التي تتمتع بسلطة رقابية على أنشطة الصحافة والمنظمات الأهلية غير الحكومية والمواطنين في مصر باسم الأمن القومي.

ورغم أن الدستور يكفل حرية التعبير جُذ على أرض الواقع موضوعات معينة تعد من الأمور المحرمة مثل انتقاد رئيس الجمهورية والجيش والآراء التي قد تعتبر مغايرة للتفسيرات الإسلامية الحالية. وتكفل المادة رقم ٤٨ حرية الصحافة كما تنص على "حظر فرض الرقابة على الصحف بالإضافة لعدم جواز إخطارها أو تعليقها أو إلغائها بواسطة وسائل إدارية. ويجوز فرض رقابة محدودة على الصحف والإصدارات ووسائل الإعلام في حالات الطوارئ أو في حالة الحرب لأغراض الأمن القومي طبقاً للقانون".^{٣٤} ولابد من الحصول على تصريح من الحكومة لتأسيس أو نشر صحيفة.^{٣٥} وقد تقوم الحكومة ولجانها (شاملة اللجنة الدينية بالأزهر) بمنع أنواع معينة من الجرائد وإغلاق الصحف بناءً على قرارات تنفيذية.

وحظى المرأة برأي محدود في العملية السياسية وبعد تمكينها من المشاركة في الهيكل السياسي محدوداً. وبينما تتمتع المرأة بحق التصويت كاملاً منذ عام

١٩٥٦ ميل النظام السياسي للعمل ضد جهودها للترشيح بنجاح أو الفوز في انتخابات خاصة بأي منصب عام. وفي كثير من الحالات، تكون المرأة غير قادرة على مواجهة التكاليف العالية المطلوبة للقيام بحملة دعاية سياسية وقد بلغت نسبة النساء المسجلات للتصويت عام ٢٠٠٣ حوالي ٣٧,٤٪ فقط من عدد النساء اللاتي لهن حق التصويت.^{٣٦}

وينعكس البناء الذكوري للنظام السياسي على عدد النساء اللاتي تشاركن أو يتم اختيارهن للعمل داخل النظام. ويبلغ عدد النساء المشاركات في عضوية مجلس الشعب ١١ من بين ٤٥٤ عضواً منتخباً ولا تتجاوز نسبة النساء العضوات في البرلمان ٢,٢٪ في مجلس الشعب و٥,٧٪ في مجلس الشورى.^{٣٧} ولا يضم مجلس الوزراء سوى وزيرتين ولا تعمل أي امرأة في منصب رئاسي في وزارات السيادة مثل الدفاع أو الاقتصاد أو الداخلية. بينما تجد وزارة الخارجية من ناحية أخرى تضم نسبة ضخمة من النساء اللاتي تصلن لمنصب السفير وتعملن في أماكن مثل نيويورك وطوكيو.

وجلس قاضية واحدة الآن ضمن هيئة المحكمة الدستورية العليا وقد أشارت الحكومة لوجود خطط بتعيين قاضيتين أخريين في محاكم الأسرة. ورغم كل هذا، تخضع فرص المرأة للترقي في النظام القضائي المصري لقيود شديدة. ويدخل خريجون كليات الحقوق في النظام القانوني لوزارة العدل ويتم ترقيتهم بناءً على تاريخ التعيين والكفاءة. ويترقى كل من الرجل والمرأة داخل النظام ولكن بينما يترقى كثير من الرجال في سلك النيابة والقضاء لا يسري ذلك على المرأة. ومنذ بضعة سنوات رفعت امرأتان دعاوى قضائية ضد الحكومة من أجل المطالبة بحقوقهما في الترقى في سلك النيابة ولكن لا تزال جهودهما تتعرض للعرقلة في المحاكم المصرية بموجب ادعاءات متنوعة.

وتشجع الدولة تأسيس المنظمات الأهلية غير الحكومية وهناك حوالي ١٧ ألف منظمة نشطة تعمل في البرامج التعليمية والاجتماعية وحقوق الإنسان وتمويل المشروعات الصغيرة وقضايا أخرى. ومع ذلك، تتعرض أنشطة المنظمات الأهلية لسيطرة صارمة من جانب الدولة ويعمل قانون المنظمات الأهلية غير الحكومية الذي تم إقراره عام ٢٠٠٣ على تقييد نشاط تلك المنظمات من خلال التراخيص واللوائح الأمنية والتدخل من جانب وزارة الشؤون الاجتماعية التي تمتلك الآن السلطة لحل المنظمات الأهلية غير الحكومية بموجب قرار وزاري ولها الحق في أن تضع ممثليها ضمن مجالس إدارات تلك المنظمات.

وقد أدانت جماعات حقوق الإنسان المصرية القوانين الجديدة المنظمة لعمل المنظمات الأهلية غير الحكومية ولكن لا تزال الدولة تواصل استخدام ما تدعوها أسباباً أمنية للحد من وتقييد بل والهيمنة في النهاية على الأنشطة التي تركز على حقوق المرأة أو الحقوق السياسية والحريات المدنية. وهناك الآن مجموعة صغيرة منتقاه من النساء تتحكم في سلطات ذات هيمنة لتحديد جدول أعمال ناشطي حقوق المرأة وتشكيل وعضوية الجماعات المدنية وتمكينها من الحصول على التمويل الحكومي والمساعدات الدولية.

وقد تم تأسيس المجلس القومي للمرأة عام ٢٠٠٠ كمؤسسة حكومية تهدف إلى تطوير وتقديم وضع المرأة المصرية. وعند التسجيل بناءً على متطلبات القانون الجديد، تكون المنظمات الأهلية العاملة في مجال حقوق المرأة مجبرة فعلياً على

قبول هيمنة المجلس القومي للمرأة ووزارة الشئون الاجتماعية أما تلك الجماعات التي ترفض الالتزام بها فيتم حرمانها من التسجيل كما كان الحال مع مركز أبحاث المرأة الجديدة. ويعمل مركز أبحاث المرأة الجديدة بفاعلية منذ عام ١٩٨٤ ومع ذلك، فقد تم حرمانه من التسجيل لأسباب أمنية ورغم ذلك فقد رفع المركز دعوى أمام المحكمة الإدارية وحصل على حكم ضد الوزارة أواخر عام ٢٠٠٣. ورغم ذلك لم تلتزم الوزارة بحكم المحكمة حتى الآن رغم أن السلطة القضائية قد أعلنت أن قوانين ٢٠٠٣ الخاصة بالمنظمات الأهلية غير الحكومية تتناقض بشكل مباشر مع الدستور المصري.

وقد تحسنت قدرات المرأة على الحصول على المعلومات مع التوسع والتنوع في برامج الإعلام في مصر نتيجة لنمو محطات الأقمار الصناعية التليفزيونية كما زادت برامج محو الأمية بصورة كبيرة من وعي المرأة بحقوقها.

التوصيات

١. ينبغي أن تقوم الحكومة بإلغاء قانون الطوارئ لضمان عدم تعارض مصالح الأمن القومي مع الحقوق الأساسية التي يمنحها الدستور للمواطنين.
٢. ينبغي أن تسمح الحكومة بإجراء انتخابات حرة ومباشرة في ظل منافسة نزيهة بين الأحزاب السياسية لزيادة المشاركة ومنح المصريين، رجالا ونساء، فرصة المشاركة في سياسة ومستقبل البلاد.
٣. ينبغي أن تقوم الحكومة بترقية المزيد من النساء للعمل في سلكي القضاء والنيابة وفتح كل المواقع المغلقة حاليا أمام المرأة داخل النظام القانوني.

الحقوق الاجتماعية والثقافية

تعاني كثير من النساء في مصر من نقص أساسي في الوصول إلى خدمات صحية كافية وتأمين صحي وبينما تقوم المستشفيات الحكومية نظريا بتوفير خدمات مجانية، ومع ذلك، تعد المرافق الصحية ذاتها سيئة التجهيز ويمكن أن تجد المستشفيات ذات التجهيزات العالية في المدن الرئيسية ولكنها في الغالب تكون باهظة التكلفة للغاية ولا تخدم سوى الأغنياء أو قطاعات معينة مثل الجيش والقوات الجوية أو الشرطة. ويميل أغنياء مصر الذين يستطيعون تحمل تكاليف العلاج في تلك المستشفيات إلى السفر إلى الخارج سعيا وراء خدمات طبية أفضل. ومن خلال التعاون مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أطلقت مصر حملة ناجحة لتحسين الوحدات الصحية عام ١٩٧٥ وانخفضت الوفيات بين الرضع بنسبة ٦٥٪ بين عامي ١٩٧٦ و١٩٩٧. ٣٩ ورغم ذلك، كشفت الأبحاث السكانية والصحية التي تم نشرها عام ٢٠٠٠ أنه بينما حدث تحسن شامل في رعاية الأمومة إلا أن خدمات ما بعد الخاض غير متوفرة بشكل واسع، وتكاد تكون معدلات الوفاة عند الولادة في المناطق البعيدة عن المناطق الرئيسية ضعف المعدل ذاته في المناطق الرئيسية. ٤٠

وتشير الدراسات التي أعدها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أن ٩٦٪ من النساء تعشن في نطاق خمسة كيلومترات من أحد مصادر تنظيم الأسرة. ٤١ وقد زاد استخدام وسائل منع الحمل من ٢٤٪ إلى ٥٦٪ بين عامي ١٩٨٠ و٢٠٠٠ وبدأت وزارة الصحة في مخاطبة قضية الصحة الإيجابية للمراهقين لأول مرة عام ٢٠٠٣. ٤٢

وتخطر المواد من ٢٦٠ حتى ٢٦٢ من القانون الجنائي المصري كل أنواع الإجهاض باستثناء عمليات الإجهاض التي تتم لإنقاذ حياة الأم. ورغم تلك القوانين، تتم عمليات الإجهاض بصورة متكررة في المستشفيات بالنسبة للأغنياء وفي البيوت بالنسبة للفقراء.

وربما تعد عملية ختان الإناث من بين أكثر التقاليد الضارة التي يتم ممارستها على النساء في مصر. مسلمات ومسيحيات على حد سواء. وقد تم تجريم تلك العادة عام ١٩٩٦ وهي محظورة بموجب المادتين ٢٤١ و ٢٤٢ من القانون الجنائي الذي يعاقب على إيقاع ضرر جسدي بشكل متعمد.^{٤٣} ويعتبر ختان الإناث وفقا لما يتم ممارسته في مصر بمثابة عادة تشمل نوعين الأول (يشار إليه من قبل العامة على أنه التبظير) أو النوع الثاني (ويشار إليه على أنه الاستئصال).^{٤٤} ويتم النظر إلى هذه الممارسة المعروفة باسم الطهارة على أنها تنظيف جسدي إيجابي للنساء وغالبا ما يتم مع الفتيات بين سن السابعة والعاشر.^{٤٥} ويعتقد المصريون بشكل منتشر أن تلك العادة إسلامية رغم أن المسحيين المصريين أيضا مارسونها ورغم أن معظم الدول الإسلامية خارج حوض النيل لا تمارسها. وبينما أدانت قيادة الأزهر - وهو السلطة المركزية للإسلام في مصر - عدم دقة تلك المعلومات لا يزال رجال الدين يؤكدون أن ختان الإناث فرض ديني وهذا هو أحد أسباب استمرار ممارسة الظاهرة. وقد بذلت الحكومة والمنظمات الأهلية جهودا حثيثة للقضاء على تلك الظاهرة الضارة وأطلق المجلس القومي للأمومة والطفولة برنامجا مكثفا لمكافحة ختان الإناث عام ٢٠٠٣.^{٤٦}

تستأجر معظم الأسر المصرية شققا صغيرة تعيش فيها أو تعيش مع الأجداد ويعتبر تملك منزل حلما للملايين الأسر الفقيرة المشردة التي تعيش في أماكن للجائين مثل مقابر القاهرة أو كمقيمين بدون أي سند في جراجات.^{٤٧} وقد دفع الفقر كثير من الأسر إلى استغلال عمل الإناث من أفراد الأسرة حيث يمكن جعل الإبنة أو الأخت تعمل في البيوت الحضرية أو في بلدان أخرى بينما تحصل الأسر بشكل مباشر على رواتبهن وتميل عوامل الخوف من العنف والقوانين التي تضع الإبنة تحت سلطة أفراد الأسرة الذكور إلى المضاعفة من قسوة تلك الظروف.

وتختلف معاملة الأسرة التي ترأسها سيدة كربة أسرة عن الأسرة التي يرأسها رجل كرب أسرة ورغم أن الخدمات الحكومية بما فيها الضمان الاجتماعي والرعاية متاحة للمرأة إلا أن عدد أطفال الشوارع وحديثي الولادة الذين يتعرضون للهجران والمتسولين وكبار السن المعوزين من كلا الجنسين في تزايد مستمر ولا تكاد الملائح تكفيهم. ويقدر أنه بينما تتولى المرأة المتعلمة حوالي ٢٥٪ من الوظائف الحكومية الكبرى والمواقع الإدارية في البنوك إلا أن هناك ١٢ مليون امرأة تعيش في أماكن عشوائية. ولا بد أن تكون الطبقات الاجتماعية محور اهتمام أي جهد يهدف للقضاء على التمييز على أساس النوع في مصر لأن المرأة هي من تعاني من الفقر أولا.^{٤٨}

تمثل الأرامل مجموعات من النساء تم نسيانهن في المناقشات. فتفقد الأرملة حقها في حيازة الأرض الزراعية بعد وفاة زوجها. وتعاني أرامل الموظفين (حكوميين أو قطاع خاص) أشد المعاناة بعد وفاة أزواجهن. فبينما لا تفرق قوانين المعاشات والتأمينات الاجتماعية في معاملتها بين الرجال والنساء، فإن النساء يعانين من

التفرقة عند تطبيق هذه القوانين. وترتبط المعاشات والتأمينات الاجتماعية نظريا بمستوى الأسعار، غير أنها في حقيقة الأمر لا تكفي حاليا مصاريف الحياة اليومية والعيش حياة كريمة شريفة. ويتم صرف المعاشات والتأمينات الاجتماعية لأسرة المتوفى طبقا للشرعية الإسلامية حيث لا تحصل الأرملة على أكثر من الربع أو الثمن في حالة وجود أطفال ويقتسم هذا الربع أو الثمن مع الزوجات الأخريات في حالة تعدد الزوجات، وينتج عن ذلك حياة من الفقر والعوز المدقع. وعلى عكس الأرملة، يحصل الزوج على معاش زوجته المتوفاة أو تأمينها الاجتماعي دون إنقاص حيث لا يحق لها أن تتزوج بأكثر من رجل واحد.

وتعد المعاشات والتأمينات الاجتماعية سمة من سمات النظام في الدولة الحديثة ويمكن تغيير لوائحهما بسهولة بواسطة الدولة إذا أرادت ذلك. فهو نظام يدفع فيه الفرد نصيبه وهو على قيد الحياة لسنوات طويلة ليعيش حياة كريمة وأسرته بعد بلوغه السن أو أسرته بعد وفاته. ويجب عدم اعتبار المعاشات والتأمينات الاجتماعية بعد وفاة الزوج ميراثا إسلاميا إذ يؤدي ذلك إلى حرمان الأرملة والأولاد من حقوقهم الذين هم في أشد الحاجة إليها. والحقيقة هي أن الحكومة هي المستفيد الرئيسي من تطبيق نظام الميراث الإسلامي على المعاشات والتأمينات الاجتماعية حين يتوقف دفعها في نهاية الأمر. ومن الجوهرى الإشارة إلى أن اختيار الحكومة لهذا النظام الإسلامي هو قرار سيادي وفي مصلحتها الخاصة.

توقف الحكومة صرف المعاشات أو التأمينات الاجتماعية للأرملة إذا تزوجت أو توظفت والأبناء إذا بلغوا سن ٢١ والبنات إذا تزوجن حتى دون الـ ٢١ أو توظفن. وعلى الرغم من محاوله صبغ تطبيق هذا النظام بأحكام الميراث الإسلامي غير أنه في الحقيقة بعيد عن الشرعية الإسلامية حيث أن نظام الميراث الإسلامي لا يلزم الأرملة التي تعمل أو تتزوج بإسقاط حقها في ورثتها أو الابن أو البنت التي تبلغ سن ٢١ سنة أو تعمل بإعادة ميراثهم عن والدهم للحكومة. وفي الحقيقة أن ميراث الزوجة أو الأولاد عن الأب المتوفى يبقى لهم بصفة دائمة. إن الدولة تصبح هي المستفيدة الوحيدة من المعاش أو التأمينات الاجتماعية في حالة عدم وجود ورثة شرعيين.

وتحتل الصحفيات ومنتجات البرامج التلفزيونية ببعض التأثير على محتوى البرامج الإعلامية ومع ذلك، يعد المحتوى الشامل للإعلام تحت السيطرة شبه المطلقة للذكور وخصوصا الأخبار والبرامج السياسية في مصر. وعلى الجانب الآخر، تجد المحطات التلفزيونية المستقلة تقدم برامج متازة تلعب فيها المرأة دورا قياديا في المناقشات الشجاعة حول قضايا حقوق المرأة. وبينما يتم اتخاذ خطوات لتحسين صورة المرأة في الإعلام^{٤٩} تجد البرامج التي تؤكد على فكرة تعدد الزوجات ودور الرجال المسيطرين والمرأة الخائفة والصورة النمطية للعذراء/ البغي مسيطرة على التلفزيون العام وتغذي ذكورية المجتمع. وقد أسس المجلس القومي للمرأة وحدة مراقبة إعلامية لرصد محتوى الرسائل الإعلامية المتعلقة بالمرأة وللتوصية بإجراءات تصحيحية من أجل تحقيق المزيد من المساندة لتحسين وضع المرأة المصرية.^{٥٠}

وتشارك حاليا كثير من الجماعات المحلية والعالمية من الرجال والنساء في إعادة دراسة والتفكير في قضايا المرأة وقد كان نجاح حملة طلاق الخلع في مصر يرجع بشكل جزئي إلى المناقشات المفتوحة حول القانون في وسائل الإعلام والحوار بين العامة. وقد ساعدت الأنشطة المتزايدة والمعلومات حول خطورة المشكلات التي

تواجه المرأة التي تسعى للتخلص من الزيجة التي تتعرض فيها لاعتداءات بالإضافة للتعقيدات الأخرى التي ينطوي عليها الطلاق على جعل القانون أكثر قبولاً لدى غالبية المصريين دون تجاهل المعارضة المنظمة له. وهناك حاجة إلى مواصلة البحث لربط الكفاح الحالي من أجل حقوق المرأة بالتعاليم الإسلامية الخاصة بالمساواة. وقد كانت أقوى حجج الجدل التي تستخدمها القوى المحافظة لمنع حصول المرأة على حقوقها في مصر تتمثل في توظيف الفكر الديني كأداة لتقييد المرأة وتقوية الرجل. ويتعارض استخدام الإسلام للتمييز ضد المرأة مع شمولية الإسلام كرسالة والتعاليم الإسلامية التي تؤكد على المساواة بين كل الناس. ويحتاج هذا التناقض إلى المعالجة المباشرة حتى يمكن تأسيس مبادئ المساواة من خلال إطار إسلامي يساعد مبادئ حقوق الإنسان العالمية أن تجد قبولاً لدى المصريين.

التوصيات

١. ينبغي على الحكومة أولاً: زيادة المعاشات والتأمينات الاجتماعية التي يحصل عليها الأفراد زيادة كبيرة لتتفق مع الارتفاع الكبير في الأسعار، وثانياً: تعديل نظام الميراث الإسلامي وعدم إيقاف المعاش أو قيمة التأمين الاجتماعي بعد وفاة الزوج بحيث لا تحرم الدولة الأرملة أو الأولاد بأي شكل من الأشكال.
٢. ينبغي على الحكومة أن تمنح المرأة الأولوية في التمكن من الحصول على الرعاية الصحية عن طريق تخصيص الموارد المطلوبة وتوفير وحدات صحية للنساء خصوصاً تلك اللاتي تعشن في مناطق ريفية.
٣. ينبغي أن تقوم الحكومة بتشجيع سياسات تتركز على تغيير الصورة السلبية للمرأة في وسائل الإعلام وأن تتوسع في حملات التوعية العامة ضد ختان الإناث والممارسات التقليدية الضارة الأخرى.

الكاتبة: تعمل أميرة الأزهرى سنبل أستاذة للقانون الإسلامي والتاريخ والمجتمع في كلية إدوموند ج. وولش، مدرسة العلوم السياسية والخارجية في جامعة جورج تاون بواشنطن دي. سي. وهي متخصصة في القانون الإسلامي وتاريخ المرأة وتاريخ مصر الحديث. وتتضمن إصداراتها قوانين المرأة والأسرة والطلاق في التاريخ الإسلامي (محرر)، وما وراء الاستشراق: النساء في العالم الإسلامي وتفكيك الذكورية (محرر)، ونساء الأردن: الإسلام والعمل والقانون (محرر)، والماليك الجدد: المجتمع المصري والإقطاع الحديث (محرر)، وتاريخ مهنة الطب في مصر ١٨٠٠-١٩٢٢ (محرر).

الهوامش

١ الحرية في العالم: مصر (نيويورك وواشنطن دي. سي.: فريدوم هاوس، ٢٠٠٤).

٢ بدأ ذلك من قبل القرن التاسع عشر في مدارس داخل المساجد وفي البيوت ثم في مدارس حكومية متخصصة (مدرسة الحكيمات التي تخرجت منها الطبيبات وقد افتتحت عام ١٨٣٢) والتعليم الابتدائي الثانوي الذي بدأ منذ سبعينات القرن التاسع عشر. أنظر كتاب نبلي حنا، في مديح الكتب (Syracuse, NY: Syracuse University Press, 2002) وكتاب أميرة سنبل إنشاء مهنة طبية في مصر ١٨٠٠-١٩٢٢ (Syracuse, NY: Syracuse University Press, 1991) من أجل التفاصيل حول النظام التعليمي في مصر منذ الحقبة العثمانية.

٣ "استجابات الدول الأعضاء للاستطلاع حول تنفيذ منصة عمل بكين (١٩٩٥) ونتيجة الجلسة الخاصة رقم

- ٢٣ للجمعية العامة عام ٢٠٠٠" (القاهرة: المجلس القومي للمرأة ونيويورك: الأمم المتحدة، <http://www.un.org/womenwatch/daw/Review/responses/EGYPT-English.pdf>.
- ٢٤ دستور جمهورية مصر العربية، المواد ٨ و ١١ و ١٣ و ١٤ و ١٨ و ٣٣ و ٣٤ و ٣٦ و ٤٠ و ٤١ و ٤٧ و ٥٠ و ٦٨.
- ٥ دستور جمهورية مصر العربية بعد التصديق على التعديلات في استفتاء ٢٢ مايو ١٩٨٠، <http://www.sis.gov.eg/eginfnew/politics/parlim/html/pres0303.htm>.
- ٦ تقارير الدول عن ممارسات حقوق الإنسان - ٢٠٠٣: مصر (واشنطن دي.سي.: وزارة الخارجية الأمريكية، مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل، ١٨ ديسمبر ٢٠٠٣).
- ٧ "جرائم الشرف" (القاهرة: مركز المساعدة القانونية للمرأة المصرية) <http://www.cwla.org/en/case/04/honor.html>.
- ٨ تقارير البلاد...: مصر (وزارة الخارجية الأمريكية ٢٠٠٣).
- ٩ أنظر مثلاً موسوعة الفقه والقضاء في الأحوال الشخصية لمحمد عزمي البكري المجلد رقم ١ (القاهرة، ١٩٩١): ٦٨٣-٦٩٠، للتفسير والقضايا التي اعتمدت فيها المحاكم على القانون ٢٠٩ من قانون الأحوال الشخصية في مصر الذي يسمح "للزوج بأن يعاقب زوجته عقاباً خفيفاً كل مرة لا تطيعه فيها ولا يوجد عقاب محدد لذلك. ولكن ليس من حقه أن يضربها بشدة حتى لو كان لديه سبب".
- ١٠ معاهدات الأمم المتحدة حول حقوق الإنسان (الفصل ٤،٣ من المعاهدات متعددة الأطراف المحفوظة لدى الأمين العام)، تحفظات وإعلانات، مصر.
- ١١ ماري تادروس "قانون الخلع يمر باختبار رئيسي" *"الأهرام ويكلي"* على الإنترنت عدد رقم ١٩، ٦١٧-٢٥ ديسمبر ٢٠٠٢، <http://weekly.ahram.org.eg/2002/617/eg11.htm>
- ١٢ المهر هو مبلغ من المال يتم الاتفاق عليه قبل الزواج تتسلم منه المرأة المسلمة جزءاً من زوجها عند الزواج والباقي إذا طلقها بصورة منفردة، بمعنى أن يكون الطلاق ضد رغبتها أو عند وفاته.
- ١٣ "استجابات الدول الأعضاء..." (المجلس القومي للمرأة)، <http://www.un.org/womenwatch/daw/Review/responses/EGYPT-English.pdf>
- ١٤ "ملفات الدول" (بيروت: لجنة للأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، <http://www.escwa.org.lb/divisions/ccw/profile/egypt/main.html>
- ١٥ "تقارير البلاد...: مصر (وزارة الخارجية الأمريكية ٢٠٠٣).
- ١٦ المجلس القومي للمرأة وصندوق تنمية المرأة التابع للأمم المتحدة، تقرير عن العودة الإحصائية للمرأة المصرية (القاهرة: اللجنة القومية للمرأة، ٢٠٠٢) ١٤.
- ١٧ المصدر السابق.
- ١٨ المصدر السابق، ٦٠. كان معدل حجم تملك الأرض للرجال ١،٨ هكتار والنساء ١،٦ هكتار.
- ١٩ المجلس القومي للمرأة وصندوق تنمية المرأة التابع للأمم المتحدة، تقرير عن العودة الإحصائية للمرأة المصرية (القاهرة: اللجنة القومية للمرأة، ٢٠٠٢) ٦٠.
- ٢٠ دائماً ما تقسم وحدة الأرض إلى ٢٤ قيراطاً وكل قيراط يحتوي على ٢٤ سهم.
- ٢١ يصبح الميراث أكثر تعقيداً عندما يحدث حالة وفاة بين الورثة وعندها لابد أن تعاد العملية من البداية مرة أخرى حتى يتم أخذ من سيرثون عن المتوفي في الاعتبار، ويجب أن نلاحظ أنه طبقاً للقانون الإسلامي ترث الأسرة بمعناها الأوسع الذي يتخطى حد الأطفال، مثل الأب والأم والجد والجدة، ولو توفي أي من هؤلاء فإننا نتحدث عن إخوتهم وأخواتهم وأحفادهم من أولادهم المختلفين.
- ٢٢ "تقارير البلاد...: مصر (وزارة الخارجية الأمريكية ٢٠٠٣).
- ٢٣ أنظر المرجع ٢ بأعلى.
- ٢٤ "استجابات الدول الأعضاء..." (المجلس القومي للمرأة).

- ٢٥ جدول ٢٤. "ملحق التنمية المرتبطة بالنوع". في تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٤: الحرية الثقافية في عالم اليوم/التنوع (نيويورك: برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة ٢٠٠٤) ٢١٧-٢٢٠.
<http://hdr.undp.org/reports/global/2004/> and USAID, <http://www.usaid-eg.org/arabic/detail.asp?id=2>
- ٢٦ الحكومة المصرية، وزارة التربية والتعليم.
- ٢٧ "ملفات البلد" (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا).
<http://www.escwa.org.lb/divisions/ecw/profile/egypt/main.html>
- ٢٨ "إحصائيات عن النوع: التربية والتعليم" مصر (واشنطن دي.سي.: مجموعة البنك الدولي، ٢٠٠٢).
<http://genderstats.worldbank.org/genderRpt.asp?rpt=education&cty=EGY,Egypt,%20Arab%20Rep.&hm=home2>
- ٢٩ "ملفات البلد" (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا).
<http://www.escwa.org.lb/divisions/ecw/profile/egypt/main.html>
- ٣٠ "الناس والنوع والتنمية، مصر" (روما: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، قسم التنمية المستدامة، ١٩٩٤).
<http://www.fao.org/waicent/faoinfo/sustdev/WPdirect/WPre0016.htm>
- ٣١ "استجابات الدول الأعضاء..." (المجلس القومي للمرأة).
<http://www.un.org/womenwatch/daw/Review/responses/EGYPT-English.pdf>
- ٣٢ "ملفات البلد" (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا).
<http://www.escwa.org.lb/divisions/ecw/profile/egypt/main.html>
- ٣٣ "استجابات الدول الأعضاء..." (المجلس القومي للمرأة).
<http://www.un.org/womenwatch/daw/Review/responses/EGYPT-English.pdf>
- ٣٤ المصدر السابق.
- ٣٥ تضم الإصدارات المصرية ٥١٨ دورية متنوعة: ٦٤ صحيفة قومية و ٤٠ صحيفة حزبية معارضة و ٧ صحف خاصة و ٢٥٢ إصدار متخصص و ١٤٢ جورنال علمي و ٦٧ إصدار محلي. تقارير البلاد (وزارة الخارجية الأمريكية).
- ٣٦ "استجابات الدول الأعضاء..." (المجلس القومي للمرأة).
<http://www.un.org/womenwatch/daw/Review/responses/EGYPT-English.pdf>
- ٣٧ المصدر السابق.
- ٣٨ ماريا تادروس "معركة حسمت نصفيا". الأهرام ويكلي على النت، العدد رقم ٦٦٢، ٣٠ أكتوبر-٥ نوفمبر
<http://weekly.ahram.org.eg/2002/617/eg11.htm>.
- ٣٩ "الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية\مصر: برامج" (القاهرة: الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية)
<http://www.usaid-eg.org/detail.asp?id=14>
- ٤٠ "استجابات الدول الأعضاء..." (المجلس القومي للمرأة).
<http://www.un.org/womenwatch/daw/Review/responses/EGYPT-English.pdf>
- ٤١ "ملفات البلد" (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا).
<http://www.escwa.org.lb/divisions/ecw/profile/egypt/main.html>
- ٤٢ "استجابات الدول الأعضاء..." (المجلس القومي للمرأة).
<http://www.un.org/womenwatch/daw/Review/responses/EGYPT-English.pdf>
- ٤٣ في عام ١٩٩٦ تم منع الأطباء من القيام بعمليات الختان للإناث وفي عام ١٩٩٧ أيدت المحكمة الدستورية العليا هذا القرار.
<http://weekly.ahram.org.eg/print/2003644//eg7.htm>
- ٤٤ "مصر: تقرير عن ختان الإناث أو استئصال جزئي للعضو التناسلي للمرأة" (واشنطن دي.سي.: وزارة الخارجية الأمريكية، مكتب المنسق الرئيسي لقضايا المرأة الدولية، يونيو ٢٠٠١).
- ٤٥ المصدر السابق.

- ٤٦ "استجابات الدول الأعضاء..." (الجلس القومي للمرأة).
<http://www.un.org/womenwatch/daw/Review/responses/EGYPT-English.pdf>
- ٤٧ عزة خطاب. "أخبار الشهور بالأرقام" مصر اليوم: مجلة مصر ٢٥ يوليو ٢٠٠٤.
<http://www.egypttoday.com/article.aspx?ArticleID=1746>
- ٤٨ يقال أن أغنى ٢٠٪ من السكان يحصلون على ٣٩,٠٪ من إجمالي الدخل بينما يحصل أفقر ٢٠٪ على ٩,٨٪ من إجمالي الدخل ويقدر معدل الفقر القومي بأنه يمثل ٢٢,٩٪ تمثل منه المناطق الحضرية ٢٢,٥٪. تقارير البلاد في اتجاهات الأرض.
http://earthtrends.wri.org/pdf_library/country_profiles/Eco_cou_818.pdf
- ٤٩ كان أول نشاط للمجلس القومي للمرأة عبارة عن مؤتمر حول كيفية تحسين صورة المرأة في الإعلام.
 ٥٠ "استجابات الدول الأعضاء..." (الجلس القومي للمرأة).
<http://www.un.org/womenwatch/daw/Review/responses/EGYPT-English.pdf>